أثار اتفاق اراضي غور الكبد، الذي راحت الصحافة العربية في فلسطين والدول المجاورة تنشر الاخبار عنه بعد نحو اسبوع من توقيعه، معارضة عربية واسعة، أدت الى موجة من الاحتجاجات. فقد تظاهر طلاب المدارس في السلط ضد الامير، بسبب توقيعه الاتفاق[٣٨]. كما عقد في احد مساجد نابلس اجتماع، خطب فيه اكرم زعيتر، من زعماء حزب الاستقلال، مستنكراً بيع الاراضي لليهود. وقرر المجتمعون ارسال برقيتي احتجاج الى المندوب السامي والامير عبد الله بسبب تلك الصفقة[٣٩]. كذلك، قام وفد من «الشباب العربي» بزيارة الامير طالباً منه عدم السماح لليهود بالدخول الى بلاده، لئلا يسيطروا عليها، بينما تقدم وفد يضم المفتي وآخرين بعرض، كان قد اعده احمد حلمي، مدير البنك العربي، لاستئجار تلك الاراضي. اما ملك العراق، فقد ارسل برقية إلى الأمير طالبه فيها بقطع علاقته مع الصهيونيين. ونتيجة لهذه الاحتجاجات، قام الامير عبد الله بنشر بيان في الصحف عرض فيه تأجير اراضي غور الكبد لأي من المعنيين بذلك، بينما ابلغ فبرشتاين ونيومان، في الوقت نفسه، ان الاتفاق معهما ساري المفعول وان ذلك الاعلان املته الظروف المستجدة فقط[٤٠].

ولم تمنع هذه الاحتجاجات الصهيونيين او الامير عبد الله وكذلك عدداً من الشيوخ في شرق الاردن من الاستمرار في الاتصال ببعضهم البعض. فبعد مرور ثلاثة أشهر على توقيع اتفاق غور الكبد، اقامت الوكالة اليهودية، في ٨ نيسان (ابريل) ١٩٣٣، حفل غداء في فندق الملك داوود في القدس، حضره وايزمان وارلوزوروف عن الجانب الصهيوني وعدد من شيوخ القبائل في شرق الاردن[٤١]. الا ان هذا الحفل اثار عاصفة من الانتقادات الشديدة في الصحافة العربية، ونشاطاً معارضاً واسعاً[٤٢]، رافقته حملة من التوقيع على عرائض في شرق الاردن، موجهة الى الامير، تفيد بان اولئك الشيوخ الذين حضروا ذلك الحفل لا يمثلون الراي العام الاردني[٤٣]. ويبدو انه عند هذا الحد راح كل من الطرفين يعيد النظر في موقفه؛ اذ اوقف بعض الشيوخ اتصالاتهم بالصهيونيين، بينما قرر هؤلاء حصر علاقاتهم بالشيوخ «المفيدين» فقط[٤٤]. ويظهر كأنه كان لموقف البريطانيين تأثيره في هذا المجال، اذ قرر اولئك حظر الاستيطان اليهودي في شرق الاردن، وبقيت هذه السياسة قائمة حتى نهاية الانتداب[٤٥].

اما الامير عبد الله فقد حافظ، على الرغم من ذلك، على استمرار علاقاته بالصهيونيين، اذ جدد الاتفاق معهم بشأن اراضي غور الكبد، من حين الى آخر، بحيث بقي ساري المفعول حتى سنة ١٩٣٩[٤٦]. ووافق الصهيونيون، من جهتهم، على التجديد، على الرغم من اكتشافهم ان الاراضي التي تم التعاقد بشأنها غير صالحة لتنفيذ خططهم في استغلالها او الاستيطان فيها، واعتبروا الاموال التي دفعت مقابل ذلك بمثابة دعم سياسي للامير وسعياً للحفاظ على استمرار العلاقة معه[٤٧]. وخلال ذلك، كان الامير عبد الله قد اعلن معارضته للمفتي خلال ثورة ١٩٣٦، ثم وافق على مشروع التقسيم لسنة ١٩٣٧، الذي دعا الى ضم الجزء العربي من فلسطين الى شرق الاردن (وهي الفكرة نفسها التي نفذت في قرار التقسيم الصادر عن الامم المتحدة سنة ١٩٤٧).

وبعد اغتيال ارلوزوروف، عشية انعقاد المؤتمر الصهيوني الثامن عشر في صيف ١٩٣٣، انتخب المؤتمر ادارة صهيونية جديدة، كان من بين اعضائها موشي شاريت، الذي عين في رئاسة الدائرة السياسية للوكالة اليهودية، خلفاً لارلوزوروف، على ان يعاونه في ذلك بن ـ غوريون [٤٨] (وقد بقي شاريت في منصبه هذا مدة ١٥ سنة متتالية، الى ان اصبح، سنة ١٩٤٨، اول وزير خارجية لاسرائيل بعد اقامتها). وكان ذلك المؤتمر قد اتخذ، ايضاً، توصية حث بموجبها الادارة الصهيونية على بذل المزيد من الجهود للوصول الى تفاهم مع العرب[٤٩]. ولم يكن كل من شاريت او بن ـ غوريون، على كل حال، بحاجة الى مثل هذه التوصية، اذ كانا على قناعة بوجوب القيام